

الفصل الأول
تعريف الديمقراطية

تعريف الديمقراطية

«**الديمقراطية**» كلمة يونانية قديمة تعني: حكم الشعب.

ويمكن تقسيم تعريفاتها إلى عدة أقسام:

أولاً: **التعريف المعياري الكلاسيكي**، ويمثله لوك، وروسو، وميل، وجيفرسون وغيرهم، ويبنى على قاعدة (الخير العام) و(الإرادة العامة) التي تدفع الأفراد نحو المشاركة الشعبية في الحكم. وذلك يعني أن الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية والتي تعني حكم الشعب إنما تبنى على قاعدتين: «الإرادة العامة» التي تجعل الأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات. و«الخير العام» الذي يعني أن إقامة مجتمع ديمقراطي يهدف ويؤدي إلى تحقيق الخير العام والسلام الاجتماعي والعالمي.

وينقسم أرباب المدرسة المعيارية قسمين: الفرديين، والجماعيين.

يركز الفرديون على الفرد، ويجعلون (الحرية) أهم قيمة اجتماعية، وينصب تحليلهم على حقوق الأفراد الطبيعية الثابتة التي تسبق وجود الدولة؛ ومن ثم فمهمة الدولة الحفاظ على حرية الأفراد وحقوقهم الطبيعية.

أما الجماعيون فيركزون على رفاهية الجماعة، وينصب اهتمامهم على (المساواة) وعلى مفهوم الإرادة العامة والخير العام الذي يحققه بناء نظام ديمقراطي.

ويشترك هذان الاتجاهان في المفهومات الأساسية التي يدعوان إليها مثل السيادة الشعبية وحكم الشعب بالشعب. كما يفترض الاتجاهان كذلك أن الأفراد خيّرون وعقلانيون بطبعهم، وقادرون على اختيار نظام الحياة المناسب لهم(١).

---

(1) M. Rejai: Democracy. The Contemporary Theories. (New York, Atherton Press, 1967) p. 24.

وقد وجهت عدة انتقادات للمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية منها :

أولاً : أن الواقع الملموس يناقض مفهوم (الحكم من قبل الشعب)، فالشعب لا يستطيع بحال من الأحوال حكم نفسه .

ثانياً : أن قاعدتي (الإرادة العامة) و (الخير العام) قاعدتان غير واقعيتين ولا تعبران عن حقيقة الممارسات السياسية، فليس هناك خير عام واحد متفق عليه يشمل كل أفراد المجتمع ؛ فللأفراد في المجتمع تفسيرات مختلفة للخير العام، ولكن لو افترضنا جدلاً «أن هناك خيراً عاماً يتمثل في تحقيق المنفعة الاقتصادية وفقاً» لآراء المدرسة النفعية، مثلاً ؛ فهل هذا عامل ثابت دائم أو أن هناك متغيرات اجتماعية تجعل تحقيق الرفاهية الاقتصادية جزءاً «من الخير العام وليس الخير العام كله؟ فبعد أن يشبع المرء لا بد أنه يفكر في أشياء أخرىٰ لتحقيق ما يتصوره عن الخير العام. كما أن مفهوم الإرادة العامة يفقد معناه إذا لم يكن هناك خير عام متفق عليه[1] .

ثالثاً : أن مفهوم القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية الذي تبنىٰ عليه النظرية الديمقراطية الكلاسيكية لا يمكن إثباته تاريخياً ولا إخضاعه للاختبار، كما أنه لا يوجد مجتمع تقوم فيه الحقوق علىٰ (الطبيعة)، أو يمتلك المرء فيه حقوقاً مطلقة. فمفهوم الحقوق الطبيعية لا يعدو كونه تصوراً ذهنياً مجرداً لا علاقة له بالواقع التاريخي ارتبط وجوده بالعلمانية، فعندما سادت العلمانية في أوروبا أصبحت «الطبيعة» المرجع الأساسي لقياس الحقوق والواجبات في المجتمع، بعد أن تم عزل «الله» عن التدخل في شؤون الناس، وإنكار وجود قوانين إلهية أزلية لتنظيم الحقوق، فضلاً عن أنه لا يمكن إثبات وجود حقوق بمعزل عن الوجود الاجتماعي السياسي .

(1) Joseph A. Shumpeter. Capitlism, Socialim, and Democracy. (London, Ruskin House, George Allen, Unwin Ltd, 1959) pp. 251 - 252.

رابعاً: هناك تناقض بين الحرية والمساواة؛ حيث إن زيادة الحرية تعني تقليص المساواة، والعكس صحيح، فإذا كان الناس أحراراً فذلك لا يعني أنهم متساوون، أما إذا فرضت عليهم المساواة، فإن ذلك يعني أن الحرية قد سلبت منهم؛ أي أنهم لم يعودوا أحراراً(١).

خامساً: أن القول بعقلانية الأفراد يبنى على افتراض مؤداه أن الأفراد ـ من منطلق العقلانية ـ يدركون تمام الإدراك أبعاد سلوكهم وتصرفاتهم حيال الواقع الملموس، ولكن حين ينظر المرء للظاهرة السياسية يدرك عدم واقعية الفكرة، فالفرد يعتمد في رؤيته السياسية للأشياء على نزعاته العاطفية ودوافعه الداخلية، أكثر من اعتماده على الرؤية العقلانية المجردة. كما أنه كلما ازداد اعتماد المرء على المؤثرات العاطفية، كانت الفرصة أكبر للجماعات التي تعمد إلى التأثير على آرائه السياسية لتحقيق أغراضها ومصالحها الخاصة؛ ومن ثم فنحن نواجه (إرادة مصطنعة) وليست تلقائية ذاتية؛ وذلك نظراً لحجم التأثير الإعلامي على الأفراد(٢).

ثانياً: **التعريف الإجرائي**: برز في مقابل الاتجاه السابق اتجاه ينادي بأن الديمقراطية لا تعدو كونها طريقة معينة لاتخاذ القرارات؛ ومن ثم فهي ليست فلسفة معينة للحياة؛ لأنها لا تحوي فلسفة سياسية محددة يبنى عليها نظام. ومن هذا المنطلق يرى بعضهم أن الديمقراطية يمكن أن تطلق على أي نسق سياسي، واجتماعي، واقتصادي، كالديمقراطية الرأسمالية، والديمقراطية الاشتراكية؛ رغم التباين بين البناء الاشتراكي والرأسمالي(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.
(3)David E. Ingersoll. Communism, Fascism, and Democracy. (Columbus, Ohio, Charles E. Merrill Publishing Company, 1971) p.126.

ويؤكد الإجرائيون أن الديمقراطية توجد إذا توفرت عدة شروط منها الانتخابات الدورية، والتعددية السياسية، والمنافسة، والمشاركة السياسية، وهي التي تشكل في مجملها الأسس العامة للديمقراطية الليبرالية والتي تتمثل في: التعددية السياسية، والتي تظهر في شكل تعدد حزبي وتداول على السلطة بين الأحزاب المتنافسة، وخضوع القرارات السياسية للتفاعل السياسي بين القوى السياسية المختلفة وخضوعه للمساومة والحل الوسط، واحترام رأي الأغلبية، والمساواة السياسية بمنح صوت لكل مواطن، وترسيخ مفهوم الدولة القانونية القائمة على الفصل بين السلطات مع وجود دستور مكتوب وخضوع الحكام للقانون(١)، وقد أكد «مكايفر» أن الذي يميز الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة هو مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم، فالديمقراطية ليست طريقة في الحكم بقدر ما هي طريقة لتحديد من سيحكم(٢).

وأشار «صاموئيل هنتنجتون» إلى أن النظام يصبح ديمقراطياً حين يتم اختيار قادته عن طريق الانتخابات الدورية العادلة التي يتنافس خلالها المرشحون لكسب أصوات الناخبين(٣).

وأكد «روبرت دول» أن الديمقراطية هي النظام الذي يتمكن من خلاله المواطنون من ممارسة درجة عالية من السيطرة على الحكام، والذي يظهر فيه

---

(١) علي الدين هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث»، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م)، ص ٤٠، وراجع كذلك ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م)، ص ٣١.

(2) David E. Ingersoll, opcit. p.40

(3) Samule P. Huntington. The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. (Oklahoma, University of Oklahoma Press, 1991) pp. 6 - 7.

التنافس السياسي عن طريق إقرار حق المعارضة وحق المشاركة السياسية(١).

أما «لبست» فيعرف الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي تتوفر فيه الفرصة، دستورياً، لتغيير الحكام، والآلية الاجتماعية التي تتيح لأكبر عدد ممكن من المواطنين التأثير على القرارات المهمة، وذلك من خلال ممارسة حقهم في الاختيار بين المتنافسين على المناصب السياسية(٢).

أما «جيوفاني سارتوري» فيعرف الديمقراطية بأنها النظام الذي لا يسمح فيه للمرء بتنصيب نفسه حاكماً، أو منح نفسه حق الحكم، أو الحكم بصورة مطلقة غير مقيدة(٣).

أما «جون بلامينتز» فيؤكد أن النظام يصبح ديمقراطياً إذا كان المشرعون مسؤولين أمام الشعب. يقتضي هذا الأمر ـ في نظره ـ أن يتمكن الأفراد من انتقاد الحكام، والتجمع لممارسة الضغط وكسب الدعم اللازم للسياسات التي يفضلونها، وللمعتقدات التي يعتنقونها، وأن يتم انتخاب صانعي القوانين المرشحين للمناصب(٤).

أما «رونالد بينوك» فيعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب، وذلك يعني أن السياسات العامة والقوانين تقر، إما مباشرة بالتصويت عليها، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الموظفين الرسميين المنتخبين بحرية من قبل المواطنين(٥).

كما يعرف «لاري دياموند»، و«لبست»، و «جوان ليتز» الديمقراطية بأنها النظام الذي يوفر ثلاثة شروط: التنافس الفعال بين الأفراد والجماعات، ومستوىً كاف من الحريات المدنية والسياسية، والتنافس السياسي والمشاركة(٦).

ويشير ليوناردو مورلينو إلى أن الديمقراطية الغربية تعني: مجموعة القواعد والمؤسسات التي تتيح المنافسة والمشاركة لكل المواطنين(٧).

---

(١) نقلاً عن:

Tatu Vanhanen. The Process of Democratization. A Comparative Study of 147 States, 1980 - 1988. (New York, Taylor & Francis Inc, 1990) p. 8.

(٢، ٣، ٤) نقلاً عن المرجع السابق، ص ٩.

(٥، ٦، ٧) نقلاً عن المرجع السابق، ص ١٠.

ويؤكد «تاتو» من خلال استعراض التعريفات السابقة، أن الديمقراطية هي : النظام السياسي الذي تتمكن فيه الجماعات المتباينة إيديولوجياً واجتماعياً، من التنافس على السلطة السياسية سلمياً، وهي النظام الذي ينتخب فيه الشعب ممارسي السلطة، ويكونون فيه مسؤولين أمامه[١].

ويشير «شومبيتر» إلى أن الديمقراطية : «ترتيب إجرائي للوصول للقرارات السياسية، يمتلك الفرد فيها القدرة على التصرف عن طريق التصويت»[٢]. ومن ثم فالديمقراطية لا تعني ولا يجب أن تعني أن الأفراد يحكمون بالفعل كما تدل مصطلحات (الشعب) و (الحكم)، فكل الذي تعنيه الديمقراطية أن لدى الشعب الفرصة لقبول أو رفض الرجال الذين سيحكمونهم، فالديمقراطية هي (حكم السياسي المنتخب)[٣]، والديمقراطية وفقاً لهذا الرأي تتمثل في وجود نخب متنافسة تصل إلى الحكم عن طريق الانتخابات.

وتؤكد «إيفا إتزيوني حليفي» أن الديمقراطية هي : حكم النخبة المنتخبة عن طريق الشعب؛ ولذلك فقد تغير معنى الديمقراطية من حكم الشعب إلى الحكم من قبل أولئك الذين يستمدون القوة والسلطة من اتفاق الأغلبية عليهم عن طريق الانتخابات[٤]. ولذلك، فالتحديد الدقيق للواقع الاجتماعي المعاصر يحتم النظر إلى الانتخابات كمعيار لتحديد حق الشعب في اختيار الحكام والتخلص منهم عند الحاجة في النظام الديمقراطي[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) راجع شومبيتر، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(4) Eva Etzioni- Halevy. Fragile Democracy. The Use and Abuse of Power in Western Societies. (New Brunswick, New Jersey, Transaction Publisers, 1989) p.X.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٠.

وقد وجهت للنظرية الإجرائية عدة انتقادات منها: أن النظرية تحصر الديمقراطية في انتخابات دورية؛ مما يؤكد الافتراض الرئيس الذي تقوم عليه وهو الإقرار بضرورة وجود نخب سياسية تتنافس فيما بينها للوصول للسلطة؛ حيث ينحصر دور المواطنين في اختيار النخبة وتمكينها من الحكم بطريقة سلمية. وفي هذا إغفال لعدد من القيم الديمقراطية والتي منها تعميق المشاركة السياسية والاجتماعية. كما تعمل النظرية الإجرائية على تسويغ الواقع السياسي في الدول المعاصرة؛ وذلك بحصر دور المواطنين في اختيار من يلي أمرهم فقط، وترسيخ شرعية حكم النخبة أو حتمية الديمقراطية النخبوية في المجتمعات المعاصرة(١).

كما انتقدت النظرية الإجرائية للديمقراطية ،كذلك، لإغفالها تحليل البعد الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع؛ فهي تبنى على عدة افتراضات منها:

أولاً: افتراض تساوي الفرص والقوة بين شرائح المجتمع المختلفة حيث إن الكل ـ كما تفترض النظرية الإجرائية ـ يمتلكون (القوة) المتمثلة في حق التصويت. أما توزيع القوة الاقتصادية، وسيطرة الطبقة الحاكمة على الموارد، وعلى القوة السياسية في الدولة، فإنها لا تبدو في نظر الإجرائيين أموراً على قدر من الأهمية عند دراسة النظرية الديمقراطية. يؤكد« موريس دوفرجيه» أن الديمقراطية الليبرالية تعمل ضمن إطار الرأسمالية التي تعني أن السلطة لا ترتبط فقط بالانتخابات ـ كما يدعي الإجرائيون ـ وإنما برجال المال والأعمال المسيطرين على الواقع السياسي والاقتصادي في الدولة؛ مما يؤكد كون الديمقراطيات الليبرالية هي«بلوتو ديمقراطيات» قائمة على سيطرة الأغنياء، وقدرتهم على توجيه دفة المجتمع، والتحكم في الانتخابات ونتائجها(٢).

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.
(٢) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م)، ص ١٦٣.

ثانياً: تعكس عملية التصويت - في نظر الإجرائيين - إدراك المصلحة الذاتية العقلانية؛ حيث إن التصويت يتم على أساس تحقيق أكبر قدر من المنفعة، فالمجتمع يتكون من أفراد:

١- يعرفون مصلحتهم.

٢ - ويختارون - بعقلانية - الحزب أو النخبة التي تعبر عن مصالحهم.

٣ - وهم في الوقت ذاته قادرون على التفريق بين مستويات مصالحهم المختلفة، من منطلق العقلانية والرشد[١].

ويبدو أن المدرسة الإجرائية - بافتراضها العقلانية والرشد في الأفراد - قد وقعت في الخطأ ذاته الذي عابته على النظرية الكلاسيكية، كما أنها بافتراضها خلو الديمقراطية من القيم، سعت نحو تعميم النظام الديمقراطي وإضفاء صبغة العالمية عليه، دون النظر إلى العوامل والظروف المرتبطة بنشأة الديمقراطية وقيامها واستمرارها في المجتمعات الغربية. أضف إلى ذلك، أن قصر قيام الديمقراطية على توفر الانتخابات، واختزالها في حق التصويت والاختيار للمرشحين الذين يعتلون سدة الحكم، يفرغ الديمقراطية من محتواها؛ فهناك الكثير من الأنظمة التي يقوم فيها الأفراد بانتخاب الحكام دون أن تقوم فيها ديمقراطية، بل إن بعضها أنظمة استبدادية قمعية.

ثالثاً: **التعريف الإيديولوجي**: أدى تبني النظرة الإجرائية للديمقراطية إلى إغفال كون الديمقراطية الغربية تقوم على قيم اجتماعية محددة، فالديمقراطية نظام

(1) Gordon L Clark. Democracy and the Capitalist State: Towards A critique of the Tib-out Hypothesis. Discussion Paper D. 79 - 80.
Department of City and Regional Planning, (Cambridge, Mass, Harvard Univ. May, 1979) pp. 5 - 9.

قائم على نظرة معينة للكون والحياة والإنسان، وهي تحمل بعداً «عقيدياً»، وترتبط بمفهومات محددة، ومعتقدات مشتركة بين الجماعة. والديمقراطية بهذا المعنى تمثل نسقاً فلسفياً، أو قاعدة تبنى عليها النظرة إلى المجتمع، تستمد هذه النظرة جذورها من أفكار المدرسة الليبرالية التي يعد من أبرز مفكريها جون لوك، وجون ستيوارت مل، وآدم سميث، وديفد هيوم. ورغم اختلاف وجهات النظر بين هؤلاء المفكرين، فإن هناك عدداً من الأمور المشتركة بينهم؛ منها: النظرة (الفردية) للإنسان والتي تجعل الفرد وحدة مستقلة قائمة بذاتها، تتصل بغيرها لتحقيق مصالحها الذاتية؛ ومن ثم فالفرد يمثل غاية البناء الاجتماعي(١).

كما أن الإنسان ـ وفقاً لهذه النظرية ـ يمتلك حقوقاً (طبيعية) منحت له لطبيعته الإنسانية، بمعنى أن الإنسان لكونه إنساناً؛ فإنه يمتلك حقوقاً طبيعية بمعزل عن الدولة أو المجتمع. أضف إلى ذلك أن النظرة الليبرالية للإنسان تبنى على ما يسمى بانعدام القيم المشتركة، فلا توجد وحدة اجتماعية تحدد القيم الاجتماعية أو السلوك المقبول اجتماعياً من قبل الأفراد، فالنظرة إلى المجتمع غائبة في الفكر الليبرالي(٢).

والديمقراطية ـ وفقاً للتعريف الإيديولوجي ـ طراز معين للعيش ينبثق من إطار ذهني يبنى على عدة افتراضات؛ منها: الإحساس الدائم بالرغبة في التغيير التي تحرك الأغلبية، وتدفعهم نحو تعديل أوضاعهم الاجتماعية لتتناسب مع التغييرات الحياتية المتعددة(٣). فالديمقراطي هو ذلك الإنسان القادر على تعديل

---

(1) David E. Ingersoll, opcit. p. 128.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(3) Zevedei Barbu. Democracy and Dictatorship. Their Psychology and Patterns of Life. (New York, Grove Press, 1956) p. 13.

أوضاع حياته وأفكاره ومبادئه وقيمه وفقاً للمتغيرات الاجتماعية المحيطة به. وينبع التغيير من الإيمان بأن البنى الاجتماعية لا تبنى على قواعد ثابتة، بل هي نتاج لتفاعل الأفراد وخبراتهم واتفاقهم[١]؛ ولذلك، فما يراه الأفراد ممثلاً للحق والعدل فهو الحق والعدل، فالإطار الذهني الديمقراطي يبنى على الثقة المتناهية في (العقل) الذي يمكن الإنسان من الحياة في إطار المجتمع (التعددي) بتقبله لنمط حياة الآخرين؛ مما يعكس قدراً كبيراً من العقلانية[٢]. أضف إلى ذلك أن (التعددية) تضفي على الديمقراطية الرأسمالية طابعاً خاصاً يجعلها تختلف كلية عن المجتمعات التقليدية والاشتراكية التي يفرض المجتمع فيها منظوراً جماعياً للخير العام، كما يشير نوفاك، هذا في حين يمتاز المجتمع التعددي بعدم وجود منظور جماعي واحد للخير والفضيلة[٣]. ولذلك، فوجود منظور أخلاقي واحد للقيم في المجتمع يتعارض مع الفكر التعددي؛ ومن ثم فأولئك الذين يرغبون في رؤية قيم عقائدية أو أخلاقية واحدة تسود في المجتمع لا بد أن ينتهي بهم المطاف إلى معارضة التعددية. وبناءً عليه؛ فالمجتمع الديمقراطي غير ملزم بتبني منظور أحادي للوحدة الاجتماعية، وحين يسود أو يسعى أي منظور عقائدي أخلاقي لفرض رؤيته على المجتمع؛ فإنه يصبح من المتعذر بناء مجتمع ديمقراطي؛ وذلك لأن الديمقراطية تبنى على المنظور العلماني التعددي للمجتمع[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٢.
(3) Michael Novak. The Spirit of Democratic Capitalism. (New York, Simon and Schuster Pub. 1982) p. 49.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٧ - ٦٨.

ومن هذا المنطلق يؤكد سميث وليندمان أن جوهر النظرية الديمقراطية يكمن في (الروح الرياضية) أو تقبل الرأي الآخر مهما كان مصدره أو نوعه. وقد أكد توماس جيفرسون تقبل الرأي الآخر بقوله: «أنا لا يضيرني إن قال جاري إن هناك عشرين إلهاً أو لا إله. إن هذا لا يخرق جيبي ولا يكسر رجلي»[١]. ولذلك فأول مهام الطريقة الديمقراطية في العيش تكمن في تشجيع الناس على تطوير أفكارهم الدينية؛ وذلك بأن يدرك الأفراد بأنه لا بد لهم من الحياة وفقاً لمفهوماتهم ومشاعرهم الخاصة دون أن تفرض عليهم طريقة معينة للحياة، فإذا كان هناك شخص متدين أو كان هناك دين يدعي الصحة، فلا يصح أن يفرض على الآخرين لأن لهم الحق نفسه في مثل ادعائه؛ أي أن لهم الحق في أن يدعوا أن دينهم هو الصحيح أيضاً، مما يعارض روح الديمقراطية أي (الروح الرياضية)؛ حيث إن ذلك يجعل بعضهم ينكر على الآخرين حقهم في تبني ما يعتقدون صحته[٢]. كما أن المرء إذا لم يتمكن من قبول الآراء الأخرى أو الوصول إلى (حل وسط) في المعتقدات العقيدية فإن عليه أن يحتفظ بها لنفسه ولا يطرحها للعامة؛ لأن ذلك يناقض الروح الرياضية للديمقراطية التي تكفل حرية التدين للجميع[٣].

وبناءً عليه؛ فالتعدد وإمكانية الاختلاف العقيدي يعدان شرطين مسبقين لقيام مجتمع ديمقراطي، فالمجتمع الذي لا يقر بحق أو حرية العبادة للجميع كيفما شاؤوا لا يصلح أن يكون ديمقراطياً[٤].

(1) T.V. Smith and Edward C. Lindeman, The Democratic Way of Life. (New York, Mentor Books, 1953) p. 79.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣.
(٣) المرجع السابق، ص ١٠٧.
(٤) المرجع السابق، ص ١١٦.

وقد أكد «كرن شيلدز» أن الديمقراطية نظام سياسي علماني، فالدين لا علاقة له بالديمقراطية، فهو يعد مسألة فردية خاصة لا علاقة لها بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

« فالديمقراطي يمكن أن يكون بروتستانتياً أو يهودياً، ملحداً، أو مؤمناً. ففيما يتعلق بالدين يمكن القول إن الديمقراطية مذهب محايد يتمثل في مجموعة من المعتقدات العلمانية الصرفة. فالمفهومات الديمقراطية لا ترتبط بالبواعث الدينية أو المضادة للدين. وأي نزاع بين الدين والسياسة الديمقراطية يمكن أن يحدث فقط عند إقحام التعاليم الدينية في الشؤون السياسية . . . والديمقراطي ـ نظراً لمعتقداته السياسية ـ لا يقبل ولا يرفض أي تعاليم دينية»[١].

ويشير «باربو» إلىٰ أن إحدىٰ أهم النتائج النفسية للفصل بين الدين والحياة، والذي تقوم عليه الديمقراطية، هي زيادة الوعي والمسؤولية الفردية. فبعد أن تقلصت السلطة الدينية أصبح الفرد الأوروبي أكثر وعياً بحاجته إلىٰ وضع معايير للسلوك وقيم للحياة تنبع من ذاته. وفي ذلك يقول باربو: «لولا العلمانية لظلَّ الرجل الأوروبي غير ناضج وغير مدرك لقدراته علىٰ حكم ذاته»[٢]؛ ومن ثم فقد مهدت العلمانية لقيام الديمقراطية التي تبنىٰ علىٰ العقلانية الفردية والفصل بين الدين والحياة.

ويربط «جاك ماريتان» بين المسيحية ـ وخاصة الفكرة المتعلقة بالفصل بين الكنيسة والدولة والمتمثلة في شعار: «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله» ـ وبين الديمقراطية. فالمجتمع الديمقراطي يحمل عقيدة دينية «محايدة»، وعقيدة مدنية قائمة علىٰ المصلحة المشتركة. تمثل العقيدة الدنيوية الرباط المشترك بين أفراد

(١) M. Rejai, Democracy, opcit, p. 237.
(2) Barbu, Democracy, opcit, p. 63.

المجتمع والتي تدفع الجماعة للعيش معاً بغضِّ النظر عن تباين الاتجاهات واختلاف المشارب والمآرب، وفي ذلك يقول الكاتب:

«كلما كان الكيان السياسي ـ أي الشعب ـ أكثر تشرباً للمعتقدات المسيحية، . . . كان أكثر تمسكاً بالإيمان الدنيوي بالميثاق الديموقراطي. وفي الحقيقة فإن الميثاق الديمقراطي قد أخذ شكله في تاريخ الإنسان نتيجة إلهام الإنجيل الذي أيقظ الطاقات «المسيحية الطبيعية» الكامنة في الشعور العلماني العام»(١).

وبناءً على ما سبق؛ فإن للدولة الحق في نشر العقيدة العلمانية من أجل دعم الوحدة الوطنية «فما تهتم به السلطة المدنية هو الإيمان العلماني المشترك بالميثاق العلماني المشترك»(٢)، أما الدين فلا علاقة للسلطة السياسية به لاندراجه تحت المسائل والخيارات الشخصية البحتة.

وقد أشار «صول بادوفر» إلى أن الديمقراطية تأثرت بالحركة البروتستانتية الإصلاحية في القرن السادس عشر التي قاومت الطغيان الكنسي، واستنكرت السلطة المطلقة التي جمعت في أوروبا وقتئذ بين الكنيسة والدولة. وقد أسهمت التوراة ـ وخاصة العهد القديم ـ في إبراز التوجه العلماني للديمقراطية؛ ففي العهد القديم كان البروتستانت المنشقون «يلغون وجود الله في شؤون البشر»، ويؤكدون النزعة الفردية والعلمانية للحياة السياسية(٣).

وتتضح العلاقة بين المسيحية والديمقراطية العلمانية من وجود عدد من

---

(١) جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، (بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٢م)، ص ١٣٤.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٥.
(٣) صول. ك. بادوفر، معنى الديمقراطية، ترجمة: جورج عزيز، (القاهرة، دار الكرنك للنشر، ١٩٦٧م)، ص ٥١ـ٥٤.

الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية تتخذ من المسيحية اسماً لها مع أنها تمارس السياسة من منظور علماني وفقاً لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية؛ وذلك مثل الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي المسيحي في ألمانيا، والحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي وغيرها.

يتضح مما سبق أن التعريف الكلاسيكي - الرشيد - لا يصلح لتحليل أبعاد الديمقراطية؛ وذلك لافتراضه العقلانية والرشد في الأفراد والخير العام في النظام؛ وهي افتراضات ضحدها عديد من الدارسين للنظرية الديمقراطية، وبينوا عدم واقعيتها وعدم قدرتها على تقديم تفسير للتفاعل السياسي في المجتمعات المعاصرة.

أما التعريف الإجرائي فيقصر قيام الديمقراطية على توفر شروط إجرائية محددة أهمها الانتخابات، والتنافس بين القوى السياسية المختلفة للوصول للسلطة، وتداول السلطة. ويفترض الإجرائيون موضوعية شروط الديمقراطية، دون النظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية التي تؤثر في المشاركة وفي نتائج الانتخابات، كما بيَّنا، ويسعى الإجرائيون إلى تعميم الديمقراطية بافتراض موضوعية شروطها؛ مما يعني إمكانية قيامها في أي مجتمع تتوفر فيه انتخابات وتداول للسلطة.

تغفل هذه النظرة الإجرائية للديمقراطية ليس فقط المؤثرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الانتخابات، بل تغفل كذلك أن قيام الديمقراطية يرتبط بتوفر شروط أساسية أهمها «العلمانية». فالديمقراطية نظام للحياة قائم على حيادية الدولة تجاه القيم الدينية والأخلاقية انطلاقاً من قاعدة أساسية للبناء الديمقراطي تتمثل في «حرية العقيدة»؛ أي حق الأفراد المطلق في تبني ما يشاؤون

من عقائد دون تدخل من أحد، ودونما تأثير على مسار المجتمع والدولة؛ وذلك لاندراج العقيدة ضمن الخيارات الفردية التي لا يجوز للدولة التدخل فيها بحال من الأحوال.

وبناءً عليه؛ فالديمقراطية نظام لا ديني منبثق عن تصور عن الحياة قائم على فصل الدين عن الدنيا، ويسعى إلى بناء النظام السياسي على قاعدتين: قاعدة حيادية الدولة تجاه العقيدة، وقاعدة سيادة الأمة المترتبة عليها والتي تعني حق الأمة المطلق في تبني نظام الحياة الذي تراه مناسباً.